



القمة السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز

طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية

٢٦ - ٣١ أغسطس ٢٠١٢

إعلان بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين

١- أعرب رؤساء الدول و الحكومات لحركة عدم الانحياز عن بالغ قلقهم إزاء الوضع المتدهور للسجناء السياسيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأدانوا استمرار إسرائيل، سلطة الاحتلال، في سجن واعتقال الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، من بينهم ٣٠٠ طفل وامرأة على الأقل والمسؤولين المنتخبين، كما أدانوا الأوضاع المأساوية التي يعانيها هؤلاء السجناء غير القانونيين في السجون ومراكز الاعتقال في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. واستذكر رؤساء الدول و الحكومات الإعلان الوزاري بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين الذي أقره المؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز والذي عقد في بالي في مايو ٢٠١١.

٢- وأعرب رؤساء الدول و الحكومات عن عميق قلقهم خاصة فيما يتعلق بإضراب آلاف السجناء الفلسطينيين عن الطعام والذي بدأ في ١٧ أبريل ٢٠١٢ إحياءً للذكرى السنوية لـ"يوم السجناء". كما أعربوا عن تضامنهم مع السجناء الذين بدأوا هذا الإضراب الجماعي عن الطعام احتجاجاً على الممارسات غير القانونية لسلطة الاحتلال للاعتقال الإداري الذي يُحتجز بموجبه مئات الفلسطينيين دون اتهام أو محاكمة، واحتجاجاً على الإجراءات الأخرى غير الإنسانية والقمعية التي تنتهك أغلب حقوقهم الإنسانية الأساسية. كما أعرب رؤساء دول و الحكومات عن بالغ قلقهم إزاء الظروف الصحية للعديد من الفلسطينيين الخاضعين للاعتقال الإداري والذين دخلوا إضراب عن الطعام منذ أكثر من شهرين ومن ثم تتعرض حياتهم للخطر. وشددوا على أن إسرائيل التي هي سلطة الاحتلال يجب أن تخضع للمساءلة عن أحوال السجناء الفلسطينيين بما في ذلك السجناء المشاركين في الإضراب السلمي غير العنيف عن الطعام احتجاجاً على الخروقات الإسرائيلية المتطرفة. وقد دعا رؤساء الدول و الحكومات المجتمع الدولي إلي التصدي بشكل عاجل لهذا الوضع الخطير وفقاً لالتزاماتهم الواردة بالقانون الدولي، خاصة المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تحدد حقوق الأشخاص المحتجزين تحت الاعتقال من قبل سلطة الاحتلال.

٣- أعرب رؤساء الدول و الحكومات عن أسفهم إزاء استمرار حملة التوقيف والاعتقال ضد المدنيين الفلسطينيين كما أعربوا عن أسفهم للغازات العسكرية العنيفة والاستجابات القسرية والترهيب وكافة الأنواع الأخرى من الإجراءات الوحشية غير الآدمية التي تقوم بها سلطة الاحتلال في هذا الصدد. وأدان رؤساء الدول و الحكومات الأوضاع غير الصحية والمهينة والتي تهدد الحياة في كثير من الحالات التي يزرع تحتها السجناء الفلسطينيين بما في ذلك الجماعات الأكثر ضعفاً مثل الأطفال والنساء والمرضى والعجزة والمعاقين. كما أدانوا، ضمن

أشياء أخرى، استخدام إسرائيل للتعذيب وجميع الأشكال الأخرى لسوء المعاملة الجسدية والنفسية وحرمان السجناء الفلسطينيين من زيارة ذويهم أو حصولهم على التعليم والرعاية الصحية الكافية والاستخدام غير الإنساني للحجز الانفرادي. كما أدان رؤساء الدول والحكومات احتجاز إسرائيل لجثث السجناء الفلسطينيين الذين قتلوا أو ماتوا داخل السجون الإسرائيلية ودفنهم في مقابر عسكرية.

٤- شدد رؤساء الدول والحكومات على أن المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنطبق بشكل كامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وأن السياسات والممارسات الإسرائيلية إزاء سجن واعتقال المدنيين الفلسطينيين تشكل خرقاً فاضحاً في كثير من الحالات بما يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتي وفقاً للمادة ١٤٦ يجب أن تخضع للمساءلة الجنائية الدولية، وفقاً للاختصاص القضائي العالمي، واستذكر رؤساء الدول والحكومات بنود نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية ذات الصلة. وطالبوا إسرائيل، سلطة الاحتلال، بالانصياع الكامل لبنود اتفاقية جنيف ذات الصلة وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والالتزام بالمعايير الدولية في هذا الشأن.

٥- كرر رؤساء الدول والحكومات مطالبتهم إسرائيل باعتبارها سلطة الاحتلال أن تقوم على الفور بإطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين، وشددوا على ضرورة عودة السجناء إلى أسرهم وسرعة إعادة دمجهم في مجتمعاتهم. كما طالبوا إسرائيل بالكف عن التوقيف والاعتقال العشوائي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

٦- أعرب رؤساء دول وحكومات الحركة عن أسفهم الشديد للأثر المدمر للممارسات الإسرائيلية غير القانونية على السجناء الفلسطينيين وأسرههم والمجتمع الفلسطيني بأسره. وفي هذا الصدد، أثني رؤساء الدول والحكومات على العمل القيم الذي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وطالبوا سلطة الاحتلال تسهيل دخولها. كما أثني رؤساء الدول والحكومات على الجهود القيمة للمجتمع المدني لتقديم العون، بما في ذلك الدعم القانوني والإنساني، للسجناء الفلسطينيين وأسرههم.

٧- أشاد رؤساء الدول والحكومات بالجهود المتواصلة لزيادة الوعي بقضية السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل باعتبارها سلطة الاحتلال. وحث رؤساء الدول والحكومات على حشد التأييد لجهود الشعب الفلسطيني وقيادته لمواجهة هذه الأزمة، خاصة الوضع المتدهور للسجناء الذين دخلوا في إضراب عن الطعام. وجددوا مطالبتهم بعمل دولي تمشياً مع الالتزامات القانونية، مشددين على ضرورة قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وغيرها بالتصدي للوضع المأساوي لهؤلاء السجناء. واستذكر رؤساء الدول والحكومات اقتراح وزير شؤون السجناء الفلسطيني باستصدار قرار من الجمعية العامة يطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية بشأن الوضع القانوني للسجناء والمعتقلين الفلسطينيين لدى إسرائيل باعتبارها سلطة الاحتلال، والمسئوليات القانونية لسلطة الاحتلال والأطراف الثالثة وفقاً للقانون الدولي. علاوةً على ذلك، فإنه وفقاً لنص المادة ١ من اتفاقيات جنيف، حث رؤساء الدول والحكومات الأطراف المتعاقدة رفيعة المستوى لاتفاقية جنيف الرابعة على الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، ودعوا لعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة رفيعة المستوى كخطوة أولى نحو التصدي لهذه القضية الخطيرة.